فراس عزيز ديب

أبواب دمشق لا تفتح إلا للشرفاء.. لبنان الرسمي في ضيافة الدبلوماسية السورية

وفد حكومي لبناني في دمشق، الخبر ليس قادماً من فترة ما قبل ربيع الدم العربي، وليس لاحقاً لسقوط الإمبراطورية الأميركية، الخبر ينتمي لهذه الفترة التي لم يجرؤ فيها إلا الأحرار في هذا العالم على المجاهرة بالتواصل مع سورية.

لا يبدو بأن موضوع الزيارة بعد انقطاع قارب عقداً من الزمن، يحتاج إلى مقدمة طويلة قبل أن نعالجه، لكننا وبعد عشر سنوات من الحرب، خسرنا فيها ما خسرناه في هذا البلد، بعد أن أصر بعض اللبنانيين تعميق عبارة «لبنان خاصرة سورية الرخوة»، سنضع العواطف جانباً ونتعاطى مع الزيارة من منظورين:

المنظور الأول: من وجهة نظر شعبية

هنا دعونا نتحدث كمواطنين سوريين لا علاقة لنا بتداخلات السياسة اللبنانية، هذا إن كان هناك أساساً من عمل سياسي في لبنان، دعونا نتحدث كمواطنين لا علاقة لنا بلعبة الدول، تحديداً وإن لبنانيين كثر يتحدثون عن انهيار «عقد الدولة» في لبنان، إذن كمواطن عربي سوري بما تمثّل، كيف تقيم زيارة الوفد اللبناني إلى سورية بعد قطيعة دامت لعشر سنوات؟

مبدئياً دعونا نسترجع ثابتة مهمة، في سورية لم نتربَّ يوماً وتحديداً ضمن المنظمات والهيئات الشبابية التي ترعرعنا فيها على فكرة الحقد أو الكره، لا يوجد في العقل الشعبي السوري تلك الروح المتطلعة للدماء والتشفي، هل تآمرت سورية يوماً على أحد؟ هل تسببت بنزيف دماء الأبرياء؟ على العكس كانت ملاذهم هرباً من بحور الدماء.

في سورية تربينا على فكرة «العلاقات الأخوية»، بمعزل إن كان هذا المصطلح قائماً حتى اليوم، لكنهُ ببساطة كما الكثير من المصطلحات على غرار «الأمن القومي العربي» و«الوحدة العربية»، بحاجة لإعادة مراجعة، مصطلح العلاقات الأخوية هو مصطلح شامل انطلاقاً من الاحترام المتبادل بين الدول بمعزل إن كانت متجاورة أم لا، بمعزل إن كانت الشعوب «ربيت سوا» أم لا، فحتى الدول التي تتمتع بأفضل العلاقات على المستوى الرسمي قد لا تكون النزعة الشعبية كذلك، بل أحياناً قد يكون التمرد على سياسة الدولة عند بعض الأصدقاء مبني على الهجوم الشعبي على هذه العلاقات.

في مصطلح العلاقات الأخوية، قد أقوم بواجبي تجاهك عندما تكون في أزمة، سورية حتى وإن كانت جراحها لم تندمل، لكنها لم تتوقف عن دعم لبنان على الرغم من كل الأذى المادي الذي تعرض له الشعب السوري من تحويل قضية لجوئه إلى مادة للاستثمار السياسي، وصولاً إلى تورط جهات رسمية ونيابية وشعبية في لبنان بدعم الحركات الإرهابية في سورية من دون أن يجرؤ أحد على محاسبتهم، أو الأذى المعنوي المتمثل بحملات الشتم والردح الإعلامية التي لم تتوقف.

قد نتفق بأن المد الشعبي بين الطرفين لا يمكن اختصاره ببضعة «فينيقيين» يمثلون اليمين المسيحي والإسلامي المتطرف، لكن اليوم هناك في الذاكرة الشعبية دماء سالت بسبب سكوت الشعب اللبناني عن متطرفيه، هذا الأمر لا يصلحهُ مصطلح العلاقات الأخوية بل العكس هذا المصطلح سيصبح مادة للسخرية، إذا كانت العلاقة أخوية وجرى ما جرى فكيف لو كانت العكس؟!

المنظور الثاني: من وجهة نظر دبلوماسية

عندما تريد علاقات «أخوية» مفصلة بطابعها الرسمي على مقاسك، انطلاقاً من توجيهات هذه السفارة أو تلك فأنت هنا لا تتعاطى بمنطق الدولة، لأن من بديهيات منطق الدولة الدفاع عن مصالح شعبها، فهل مصلحة الشعب اللبناني هي قيام مسؤوليه بعزله عن عمقهم السوري عبر بدعة النأي بالنفس؟! تحديداً عندما يكون النأي بالنفس يتضمن السكوت عن الأنشطة الإرهابية ضد سورية من لبنان، وعندما يكون النأي بالنفس عبارة عن دفتر شروط تضعهُ سفارات الأم الحنون لهذا الطرف أو ذاك، عندما يكون النأي بالنفس يشمل سرقة مليارات السوريين المودعة في البنوك اللبنانية أو سحل السوريين في الطرقات لأنهم خرجوا ليمارسوا حقهم الانتخابي، عندما يكون النأي بالنفس بالصمت عن استخدام الكيان الصهيوني للأجواء اللبنانية للاعتداء على أهداف سورية، عندما يصل النأي بالنفس لأعلى درجات الوقاحة التي يوازن فيها «بطرك التطبيع» بين زيارته لسورية وزيارته للكيان الصهيوني، فهذا يعني كل شيء إلا النأي بالنفس.

المشكلة أن لبنان الرسمي بأغلبيته تجاهل مقولة: لا تلقي الأشواك في حديقتنا فقد يعيدك الزمن إلينا حافياً!

لسنا هنا بهدف توصيف الحالة التي عاد بها لبنان الرسمي إلى سورية، تحديداً إننا في المعاناة سواء، ولسنا هنا لنجيب عمن يتساءل لماذا هذه الزيارة بهذا التوقيت؟ لأن الأهم لماذا تأخرت الزيارة حتى هذا التوقيت؟

لعلَّ ما جاء به الوفد يبدو أشبه برسالة خارجية، لكن سورية كانت ولا تزال تتمنى أن لا يكون لبنان صندوق رسائل لأنه لا يقدر على هذه المهمة، وبالوقت ذاته لا يمكن لسورية انطلاقاً من ثبات سياستها الخارجية أن توفّر جهداً يزيح سيف العقوبات الاقتصادية تباعاً عن كل من سورية ولبنان، تحديداً بما يتعلق بمرور الغاز المصري والكهرباء الأردنية عبر سورية باتجاه لبنان.

هناك من انتظر مثلاً أن ترفض سورية كل المقترحات التي حملها الوفد اللبناني ما لم تشمل هذه المقاربة ملفات أوسع، بدت هذه المقاربة ليست في مكانها، فحصول هذا الرفض سيعني بدء حملة إعلامية شرسة تعيد تحميل سورية مسؤولية انقطاع تلك المواد عن لبنان، بل هناك من سيذهب أبعد من ذلك بتحميل سورية مسؤولية الوضع الاقتصادي والمعيشي الخانق في كلا البلدين بسبب هذا الرفض وكأن مجلس الشعب السوري هو من أقرّ «قانون قيصر».

من هنا جاءت الموافقة السورية على المساعدة بمرور النفط والكهرباء إلى لبنان مستندة إلى عدة ثوابت أهمها:

أولاً: يعرف الجميع أن لبنان بالنسبة لسورية ليس مجرد شتّامين وناكري معروف، هناك في لبنان أخوة لنا امتزجت دماؤهم بدمائنا في معركة الشرف ضد الإرهاب الدولي وداعميه، وأيّ عمل يرفع عن هؤلاء المعاناة سيكون محل ترحيب من القيادة السورية التي تعطي دروساً بمعنى الوفاء.

ثانياً: جاءت الموافقة لتثبت القيادة السورية من جديد بأنها لن توفر جهداً يهدف إلى تحسين الوضع الاقتصادي والمعيشي لسورية ولكل الشعوب المستفيدة من هذا العبور، تحديداً إن هذه الموافقة لابد وأن تنعكس إيجاباً على الوضع الاقتصادي في سورية، بعكس ما يروج لهُ أعداء هذا البلد بتحميل الحكومة السورية مسؤولية كل ما يجري.

ثالثاً: قد تكون هذه الموافقة على العبور بداية النهاية لقانون قيصر اللعين، وربما من ميزات هذا القانون أنه يحظى بإجماع الطبقة السياسية الأميركية على اختلاف مشاربها، ونظراً للعقبات التي يضعها فرقاء هذه الطبقة في وجه تعليق العمل به، قد تبدو هذه الخطوة وما قد تليها من خطوات مقدمة لجعل القانون مجمداً، وهو ما قد ينعكس على الوضع الاقتصادي بطبيعة الحال لكل شعوب المنطقة.

في الخلاصة: تبدو الطروحات التي نقلها الوفد اللبناني أشبه بقيام الأميركي بنقل الكرة إلى ملعب سورية ومن خلفها المقاومة اللبنانية، وإن كانت هذه الدعوة أشبه بحقل ألغام يجب الحذر عند المسير فيه وإلا فإن النتائج ستكون كارثية، والعمل لضمان عودة الوضع الاقتصادي لدول هذه المنطقة بحده الأدنى يستحق الكثير من الليونة في التعاطي، ومن غير القيادة السورية يدرك متى وكيف يستطيع أن يجعل من هذه الليونة سلاحاً يعيد الكرة إلى ملعب من انتظر الرفض؟ سورية قامت بما يمليه عليها واجبها الإنساني والأخلاقي، والجميع الآن بانتظار الخطوة التالية بعيداً عن الدخول في تفاصيل لا طائل منها تتعلق بشروط هذا العبور والملفات التي تشمله، الرسالة كانت ملغومة، ونجحت دمشق بتفكيك اللغم ومن غيرها يستحق أن يكون الطريق نحو كسر المعاناة؟!

واشنطن تعاقب شركات الأدوية وبند استثنائها في «قانون قيصر» حبر على ورق

معاون وزير الصحة: سورية أعادت للخدمة جزءاً كبيراً من المنشآت الصحية

العقوبات الأميركية تمنع المصرف المركزي السوري من تمويل استيراد الأدوية والتجهيزات الطبية (سانا – أرشيف)

أكد معاون وزير الصحة، أحمد خليفاوي، أن سورية بدأت بإعادة إعمار المنشآت الصحية التي دمرتها العصابات الإرهابية، حيث تمت إعادة جزء كبير منها إلى الخدمة.

وبيّن خليفاوي، أن كذبة الاستثناءات للقطاعات الإنسانية الغذائية والدوائية مما يسمى «قانون قيصر» الأميركي الذي يفرض عقوبات قهرية قسرية أحادية الجانب على سورية لم تعد تنطلي على أحد، مؤكداً أن الولايات المتحدة تفرض عقوباتها الجائرة على المصرف المركزي السوري ما يؤدي إلى منعه من تمويل استيراد الأدوية والتجهيزات الطبية، وذلك حسبما ذكرت وكالة «تسنيم» الإيرانية.

وأوضح أن واشنطن تعاقب شركات الأدوية والتجهيزات الطبية التي تتعاقد مع سورية، كما تفرض عقوبات على شركات النقل التي تتعامل مع دمشق، وكذلك تعاقب أي شركة تأمين تقبل بالتأمين على ما ذكر آنفاً من بضائع، ما يعني أن البند في «قانون قيصر» الذي يستثني القطاع الصحي ليس أكثر من حبر على ورق وذراً للرماد في العيون.

وأشار خليفاوي إلى أن الحكومة السورية استطاعت إيجاد طرق لتجاوز الإجراءات الأميركية الظالمة لاستيراد احتياجات القطاع الصحي السوري.

وقال: إنه «منذ بداية الحرب على سورية راهنت دول العدوان على انهيار القطاع الصحي في سورية، ولكن خيار الحكومة السورية عموماً ووزارة الصحة خصوصاً كان المقاومة والتصدي لهذا المخطط الغربي بشقيه الأوروبي والأميركي والعمل على عدم انهيار النظام الصحي والاستمرار بتقديم الخدمات للمواطنين بجودة عالية».

ولفت خليفاوي إلى الصعوبات التي واجهتها وزارة الصحة بتأمين أدوية الأمراض المزمنة وأدوية السرطان التي كانت تأتي قبل الحرب بأغلبيتها من الدول الأوروبية، موضحاً أن الحصار تسبب في وقف تدفق هذه الأدوية ما عرض صحة مرضى السرطان والمرضى الذين يعانون من أمراض مزمنة للخطر، مشيراً إلى أنه لحل هذا الإشكال توجهت دمشق شرقاً واعتمدت على الحلفاء خاصة إيران وروسيا اللتين لديهما تجربة رائدة في تصنيع مثل هذه الأدوية لتأمين جزء من احتياجات سورية من هذه الأدوية.

وبيّن، أن الإرهابيين دمروا ٣٣١ مركزاً طبياً، وأن ٥٢ مستشفى خرجت من الخدمة نتيجة استهدافها من العصابات الإرهابية، كما تم حرق ٣٣٠ سيارة إسعاف.

وأكد خليفاوي أنه رغم كل هذه الخسائر إلا أن سورية تنهض اليوم وبدأت بإعادة إعمار هذه المنشآت الصحية المدمرة وأعادت جزءاً كبيراً منها إلى الخدمة، مشدداً على سعي الوزارة للعودة بالقطاع الصحي ليس إلى ما كان عليه قبل الحرب بل إلى أفضل مما كان عليه في ذلك الحين.

وأكد وزير الصحة، حسن الغباش، خلال جلسة مجلس الشعب في العاشر من أيار الماضي، أن الوزارة كثفت جهودها لترميم وإعادة تأهيل المشافي والمراكز الصحية ووضعها في الخدمة، وافتتحت مؤخراً مشفى التل بريف دمشق بسعة ٦٠ سريراً وتكلفة إجمالية تقدر بمليار و٤٥٠ مليون ليرة سورية، إضافة إلى افتتاح ٣ مراكز صحية في اللاذقية وترميم مركزين في القنيطرة والنعيمة بدرعا.

وكالات

عقدت مؤتمرها العام الأول في دمشق ودعت إلى تطبيق فعلي لمبدأ اللامركزية الإدارية عبر تطوير القانون (١٠٧)

«الجبهة الديمقراطية» المعارضة: الحل السياسي هو الحل الوحيد لمعاناة السوريين

الوطن

أكدت «الجبهة الديمقراطية السورية» المعارضة، أمس، أن الحل السياسي هو الحل الوحيد والنهائي لمعاناة السوريين بما يضمن وحدة سورية أرضاً وشعباً وسيادتها على كامل التراب السوري ومحاربة جميع الاحتلالات والحفاظ على الدولة السورية ومؤسساتها وعلى رأسها مؤسسة الجيش العربي السوري، ودعت إلى التطبيق الفعلي لمبدأ اللامركزية الإدارية عبر تطوير قانون الإدارة المحلية الصادر في عام ٢٠١١.

وعقدت الجبهة التي يتزعمها محمود مرعي، المرشح للانتخابات الرئاسية التي جرت في أيار الماضي أمس مؤتمرها الأول بدمشق بمشاركة قيادات وممثلي كافة القوى السياسية المنضوية تحت لوائها من أحزاب وهيئات وشخصيات.

وأصدرت «الجبهة» في ختام أعمال المؤتمر بياناً تلقت «الوطن» نسخة منه، أكدت فيه، أن «الحل السياسي هو الحل الوحيد والنهائي لمعاناة السوريين بما يضمن وحدة سورية أرضاً وشعباً وسيادتها على كامل التراب السوري ومحاربة جميع الاحتلالات والحفاظ على الدولة السورية ومؤسساتها وعلى رأسها مؤسسة الجيش التي تضمن حماية الدولة وهي الجهة الوحيدة المخولة بحمل السلاح والحرب على الإرهاب ومكافحته مع تلازم ذلك مع مسار الحل السياسي».

ودعت «الجبهة» المجتمع الدولي للعمل على رفع الحصار الاقتصادي وكافة العقوبات الاقتصادية أحادية الجانب التي استهدفت المواطن السوري.

وطالبت ببناء عقد اجتماعي جديد أساسه دستور عصري يبنى على أساس سورية دولة ديمقراطية مدنية تعددية حديثة تسودها المواطنة المتساوية بين المواطنين بغض النظر عن الدين أو المذهب أو الإثنية وتعزيز التنوع السوري.

وقالت: «انطلاقاً من انحيازنا المطلق للشعب فإننا ندعو إلى إطلاق برامج اقتصادية إسعافية ومبتكرة للخروج من الوضع الاقتصادي المزري الذي وصلت إليه البلاد وخاصة فيما يتعلق بلقمة عيش المواطن السوري البسيط».

وطالبت «الجبهة»، بترسيخ مبدأ استقلال القضاء وفصل السلطات، وبتطوير وتحديث قانون الأحزاب والانتخابات والقوانين المتعلقة بالإعلام بما يحقق الإطلاق الفعلي للحريات العامة والفردية وحرية الرأي والتعبير والحريات الإعلامية والسياسية.

ودعت إلى التطبيق الفعلي لمبدأ اللامركزية الإدارية عبر تطوير قانون الإدارة المحلية (القانون رقم ١٠٧) الصادر في العام ٢٠١١، وتمكين المرأة السورية سياسياً وثقافياً واجتماعياً وتعزيز مشاركة المرأة في عمليات صنع واتخاذ القرارات وتأمين فرص عمل للشباب.

كما دعت إلى «حل ملف معتقلي الرأي والأسرى والمخطوفين والعمل على بيان مصيرهم وتقديم الدعم لأسر الشهداء والجرحى والمفقودين».

وأوضحت «الجبهة» في ختام بيانها أنها «ستعمل في المرحلة القادمة على الدعوة إلى مؤتمر عام وشامل للحوار الوطني السوري في دمشق تشارك فيه كافة القوى السياسية الوطنية.

روسيا والجامعة العربية تبحثان قضايا المنطقة العربية والأزمة السورية

بحث مسؤولون روس مع الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية حسام زكي في موسكو مختلف قضايا المنطقة العربية وفي مقدمتها الأزمة السورية والقضية الفلسطينية.

ونقل موقع قناة «روسيا اليوم» أمس عن بيان لوزارة الخارجية الروسية، أن نائب الوزير، سيرغي فيرشينين، التقى زكي الخميس الماضي، وجرى «تبادل الآراء بالتفصيل إزاء طيف واسع من المسائل ذات الاهتمام المشترك المطروحة على أجندة الأمم المتحدة».

وأشار البيان إلى أن اللقاء تركز على المسائل المتعلقة بتسوية النزاعات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتطورات الوضع حول برنامج إيران النووي، مع إبداء الطرفين اهتمامهما بمواصلة تعزيز التعاون بين روسيا والجامعة العربية ضمن إطار منصات أممية مختلفة.

وأوضح أنه في اليوم نفسه عقد زكي اجتماعاً مع نائب وزير الخارجية المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ميخائيل بوغدانوف، لمناقشة استمرار توسيع التعاون بين الجانبين.

وأشار إلى أن الطرفين ركزا خلال مناقشتهما حول مستجدات الوضع في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على مواصلة التنسيق بين روسيا والجامعة العربية بهدف الإسهام بشكل فعال في تسوية النزاعات والخلافات القائمة في المنطقة وفقاً للمبادئ الأساسية للقانون الدولي، ومنها ميثاق الأمم المتحدة.

وذكر البيان أن اللقاءات التي عقدها زكي مع كبار المسؤولين في الخارجية الروسية، شهدت «مناقشات موسعة وعميقة حول مختلف قضايا المنطقة العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية والأزمة السورية والأوضاع في ليبيا وتطورات الملف النووي الإيراني، وغيرها من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك».

وأوضح زكي في ختام اجتماعاته في موسكو حسب البيان، أن المحادثات «كانت ممتازة واتسمت بالصراحة المعهودة وساهمت في توضيح الرؤى لدى كل طرف عن مواقف الطرف الآخر».

وكالات

الاحتلال الأميركي طالبها بطرد مسلحي «PKK»

«قسد» تعتقل مدنيين في المالكية رفضوا عمليات حفر تجري تحت منازلهم

عناصر من ميليشيات «قسد» في مدينة المالكية (عن الانترنت – أرشيف)

اختطفت ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» الانفصالية، عدداً من المواطنين الرافضين لأعمال الحفر التي تجري تحت منازلهم في مدينة المالكية بريف الحسكة، على حين طالبت قوات الاحتلال الأميركي الميليشيات بإخلاء المناطق التي تسيطر عليها شمال شرق سورية من مسلحي ما يسمى «حزب العمال الكردستاني– PKK».

وفي التفاصيل، فقد أجبر عدد من المدنيين عمال حفر الأنفاق على التوقف، لكونها تمر تحت الأحياء السكنية والمناطق الحيوية في المالكية، وتهدد حياة آلاف المدنيين، وفق ما نقلت مصادر إعلامية معارضة لم تذكر اسمها.

وبيّن المصدر أن ميليشيات «قسد» ردت على المدنيين بشن حملة اعتقالات شملت ١٣ مدنياً ممن كانوا يحذرون الناس من خطورة وجود أنفاق تحت منازلهم.

وأكد أن أعمال الحفر مستمرة ليلاً ونهاراً أسفل مدينة المالكية، حيث تسمع أصوات الحفر في الليل أسفل المنازل الأمر الذي يشكل تهديداً حقيقياً على حياة الأهالي، فقد تنهار المساكن على رؤوس ساكنيها لكثافة أعمال الحفر واتساعها، مشيراً إلى أن أعمال الحفر مستمرة منذ عام ونصف العام.

وبيّن موقع «المونيتور» الأميركي في تقرير مطلع حزيران الماضي أن حفر الأنفاق هو انعكاس لمخاوف «قسد» من عملية عسكرية مفاجئة لما تسمى ميليشيات «الجيش الوطني» الموالية للاحتلال التركي على مناطق سيطرتها.

وأوضح الموقع حينها أن شبكة الأنفاق تمتد من مدينة الدرباسية إلى المالكية بريف الحسكة.

وأول من أمس، داهمت ميليشيات «قسد» مدعومة بالاحتلال الأميركي، المعابر المائية الواصلة إلى مناطق سيطرة الدولة السورية شرق دير الزور، بهدف إغلاقها والإبقاء على معبري الصالحية البري ودرنج المائي بريف دير الزور، حسبما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة.

وأفاد «مصدر خاص» بأن ٢٠٠ مسلح من ميليشيات «قسد» وبدعم من الاحتلال الأميركي، داهموا معابر الصبحة والدحلة شرق دير الزور، حيث دارت اشتباكات بين مسلحي «قسد» وسكان المنطقة ما أسفر عن جرح ٣ أشخاص من الأهالي ومسلح من «قسد».

وذكر أنه تم اعتقال ١٧ شخصاً من سكان المنطقة، ومصادرة ٤٠ زورقاً، مشيراً إلى أن عملية الدهم والاعتقال تمت بإيعاز من الاحتلال الأميركي.

من جهة ثانية، أفاد مصدر مطلع، بأن اجتماعاً عقد يوم الجمعة الماضي في مقر ميليشيات «قسد» شمال مدينة الرقة، واستمر أربع ساعات بين متزعمين من الميليشيات ومسؤولين من الاحتلال الأميركي، تمت خلاله مناقشة الهجمات المستمرة من جانب الاحتلال التركي على مناطق سيطرة «قسد» شمال الحسكة والرقة، إضافة إلى قصف الطائرات المسيرة للاحتلال التركي مواقع وعربات متحركة في ريفي الحسكة ومدينة عين العرب شرق حلب، وذلك وفق ما ذكرت مواقع إلكترونية.

وذكر المصدر أن الاحتلال الأميركي طالب ميليشيات «قسد» بإخلاء مناطق سيطرتها من مسلحي جبال «قنديل» الواقعة شمال غرب العراق، لأن وجودهم يعطي مبرراً للاحتلال التركي بشن هجمات على مناطق شمال شرق سورية.

وأوضح أن وفد الاحتلال الأميركي حذَّر خلال النقاش من أن التوتر سيستمر قرب حدود المناطق التي تحتلها القوات التركية ما لم تبرهن ميليشيات «قسد» للرأي العالمي خلو مناطقها بالكامل من مسلحي «PKK» وإيقاف تنسيقها أو ارتباطها بهم.

وبيّن المصدر أن متزعمي «قسد» زعموا خلال اجتماعهم مع وفد الاحتلال الأميركي خلو مناطق سيطرتهم من أي وجود لمسلحين ينتمون لـ«PKK»، وأن بعض المتزعمين كانوا منتسبين فيما مضى لكنهم حالياً جزء من الميليشيات ولا ينتمون لأي فكر آخر.

وكالات

التقى وفداً من «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة» برئاسة أمينها العام

الرئيس الأسد: وحدة الصف وحق العودة يجب أن تظلا القاعدة في معركة التحرر الفلسطينية

منذر عيد

أكد الرئيس بشار الأسد، أن وحدة الصف الفلسطيني والتمسك بحق العودة يجب أن تظلا القاعدة والعامل الأساسي في مسيرة معركة حركة التحرر الفلسطينية، موضحاً أن الحصار الاقتصادي على سورية جاء نتيجة لفشل قوى وأدوات العدوان عسكرياً وأمنياً، وأن الغاية من الحصار الذي يتعرض له الشعب السوري هي ضرب البنية الشعبية التي صمدت طوال الحرب الكونية على سورية.

والتقى الرئيس الأسد أمس الأمين العام لـ«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة» طلال ناجي والوفد المرافق له، وتناول اللقاء حسب بيان لـ«الجبهة» تلقت «الوطن» نسخة منه، تطورات الأوضاع على الساحتين السورية والفلسطينية ومجمل المسائل العربية والإقليمية التي تتداخل مع الوضع السوري والفلسطيني.

وأوضح البيان، أن الرئيس الأسد توقف أمام دلالات ومعاني معركة «سيف القدس» وانعكاساتها الإستراتيجية على مسار الصراع مع العدو الصهيوني، وأشاد بدور قوى المقاومة والشعب الفلسطيني وخاصة في القدس والأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ في تحقيق هذا الانتصار النوعي.

من جانب آخر، أشار الرئيس الأسد إلى أهداف الحرب الاقتصادية التي تتعرض لها سورية، مؤكداً أن الحصار الاقتصادي جاء نتيجة لفشل قوى وأدوات العدوان عسكرياً وأمنياً وأن الغاية من الحصار الذي يتعرض له الشعب السوري هي ضرب البنية الشعبية التي صمدت طوال الحرب الكونية على سورية، ومشدداً على أن الشعب السوري قادر على تجاوز هذه المرحلة وصولاً إلى تحقيق الانتصار الناجز.

بدوره حيّا ناجي «المواقف الثابتة للجمهورية العربية السورية تجاه القضية الفلسطينية بقيادة الرئيس الأسد وحكمته وشجاعته كقائد عربي استثنائي وتاريخي وبفضل تضحيات الشعب والجيش العربي السوري الثابتة والعظيمة رغم كل الظروف والضغوط الصعبة والقاسية».

وحول ما تتعرض له القضية الفلسطينية من مخاطر وتحديات في ظل موجات التطبيع الرسمي العربي مع الكيان الصهيوني، أكد ناجي أن وحدة شعبنا الفلسطيني ومقاومته هي الخيار الوحيد للرد على برامج التيئيس والإحباط والانقسام، وأن إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية وفق برنامج سياسي مقاوم هي ما تعمل عليه «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة» وتناضل من أجله لإعادة ترتيب البيت الفلسطيني.

في ختام اللقاء أكد الرئيس الأسد، أن وحدة الصف الفلسطيني والتمسك بحق العودة يجب أن تظلا القاعدة والعامل الأساسي في مسيرة معركة حركة التحرر الفلسطينية، متمنياً لقيادة الجبهة برئاسة ناجي المضي قدماً بمسيرة الحرية والنضال.

وضم وفد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة إضافة إلى ناجي كلاً من الأمين العام المساعد للجبهة، خالد جبريل، وعضوي المكتب السياسي أنور رجا ورامز مصطفى.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أشار رجا إلى أن اللقاء جاء في إطار اهتمام الرئيس الأسد الدائم بالقضية الفلسطينية، وانطلاقاً من الدور الفلسطيني في المعركة التي يخوضها محور المقاومة، وفي سياق المواقف الثابتة لسورية، وتبادل المواقف والآراء، والتنسيق الدائم.

وقال: إن «اللقاء تتويج لاهتمام السيد الرئيس بالوضع الفلسطيني وحرصه على مواكبة كل ما يتعلق بالوضع الفلسطيني من تطورات، وفي إطار سياسة التكامل والتنسيق المشترك بين أطراف محور المقاومة».

قولاً واحداً

تحسين الحلبي

الاحتلال والحروب الجديدة

يخطئ من يعتقد أن قادة جيش الاحتلال الإسرائيلي لم يضعوا في مقدمة جدول أعمالهم في الأسابيع التي تلت انتصار «سيف القدس» ووقف النار المذل الذي نتج عنه لهم، موضوعاً أساسياً وملحاً هو استغلال تلك الفترة للبحث عن أي وسائل حربية عدوانية أو غير حربية للتخلص من عبء جبهة قطاع غزة وصواريخها، أو تأجيل أخطارها لأكبر وقت ممكن يتيح لهم تحييد هذه الجبهة بأي وسيلة ممكنة.

وهذا في واقع الأمر ما يتضح من تحليل نشره في مجلة الأبحاث الإسرائيلية «إنتاج المعرفة» قبل ثلاثة أيام دان روغيل.

وروغيل هو أحد كبار المتخصصين العسكريين الإسرائيليين في صناعة وتطوير الأسلحة ويعمل في أكبر مؤسسات الكيان الإسرائيلي لتطوير وصناعة الأسلحة شركة «رفال»، وفاز مرتين بجائزة الجيش في تطوير السلاح وتخصص في الآونة الأخيرة بتطوير إمكانات حماية الجبهة الداخلية.

يرى روغيل أن «قطاع غزة تغلب على الجيش الإسرائيلي في تلك الحرب»، وجاء في تحليله بلغة واضحة: «أولاً لقد بدت غزة وكأن زلزالاً وقع لها بعد الهجوم الإسرائيلي، ومع ذلك لم نر أنها تأثرت بل استمرت بإطلاق الصواريخ والقذائف، وكأن شيئاً لم يحدث لها، وهذا يعني أن سلاح الجو لم يحقق أهدافه مثلما لم تحقق القبة الحديدية هدفها، بل إن كل هذه القوة استنفدت قدراتها من دون جدوى. ثانياً تبين أن القبة الحديدية ليس لها قيمة نسبية إلا حين تكون المجابهة صغيرة، أما إذا جرت مجابهة بحجم عشرة أضعاف ما جرى في أيار الماضي فإن القبة الحديدية لن تفيد لأن الصواريخ ذات الدقة بإصابة الأهداف والتي يملكها الأعداء ستدمر القبب الحديدية أولاً».

ويرى روغيل «أن أشكال الحرب تغيرت عما كانت عليه وستواصل تغيرها، فالحرب التي تواجهها إسرائيل الآن هي مجابهة الصواريخ والقذائف، والجيش لم يفعل شيئاً تجاه حرب كهذه، لا على مستوى التدريب وعقيدة القتال ولا في التجهيز لها، واعتمد فقط على القبة الحديدية، على حين أخفق سلاح الجو برغم تطوره وقدراته في الانتصار على هذا النوع من الحروب»، ويقدم روغيل «اقتراحين لحل هذه الإخفاقات العسكرية وخاصة إذا ما جرت حرب ضد جبهة الشمال التي تسلحت بصواريخ ذات دقة بإصابة الأهداف، الاقتراح الأول هو: بناء قوة كبيرة من عائلة الصواريخ ذات الدقة بالإصابة والتوجيه الدقيق، وهذا يعني تأسيس سلاح صواريخ بقدرات كبيرة وإقامة هيئة قيادية عسكرية تحدد الأهداف المطلوب ضربها حسب الأولويات.

والاقتراح الثاني هو تعزيز قدرة منظومة الدفاعات الجوية، وهذا يعني تزويد القبة الحديدية بمنظومة إضافية قادرة على إسقاط الصواريخ القادمة بوساطة أشعة لايزر فائقة القدرة وأقصد هنا متابعة موضوع العمل على النجاح المطلوب لمشروع «سكاي غارد» الخاص بأشعة لايزر والذي يعد في إسرائيل».

رغم كل هذا التحليل واستنتاجاته المذكورة، لم تستطع القدرة العسكرية التكنولوجية الأميركية حتى الآن من تطوير قدرة القبة الحديدية بإضافة أشعة لايزر فائقة القدرة، ولو تمكنت من ذلك لاستخدم جيش الاحتلال هذه المنظومة اللايزرية لزيادة قوة القبة الحديدية التي يتحدث عنها روغيل، أحد أهم مخترعي الأسلحة الإسرائيلية وتطويرها، لكن الواضح من كل هذا التحليل أن هذا الكيان الإسرائيلي ما زال يراهن على الاستمرار بالاعتماد على التفوق العسكري لحماية وجوده وتحقيق أهدافه أمام واقع يدل منذ سنوات كثيرة على أن حرب الصواريخ التي يتحدث عنها روغيل خفضت دور تفوق سلاح الجو الإسرائيلي الذي عول عليه جيشها في مختلف حروبه وأشكال عدوانه من دون أن يحقق هدفه في ضرب إرادة أطراف محور المقاومة واستمرارهم في تطوير قدراتهم وخاصة في مجال الصواريخ من ثلاث جبهات قتالية تحيط بالكيان الإسرائيلي وتتحول إلى قوة تحبط أهدافه وتهدد استمرار بقائه، وهذا ما جعل روغيل يعترف بهزيمة جيش الاحتلال ويدفعه إلى اقتراح الحلول التي يتطلب إعدادها سنوات كثيرة في ظل تزايد قدرة هذا المحور واستمرار حدة مجابهته ضد هذا الكيان من الشمال ومن الجنوب ومن الوسط.

ومثلما يفكر روغيل بالحلول تمهيداً لمعاودة العدوان على قطاع غزة أثناء هذا الوقت المستقطع في ساحة الملعب، فمن الطبيعي أن تعد فصائل المقاومة في القطاع وأطراف محور المقاومة خططها وابتكاراتها لإحباط قدرة أي سلاح يوجه ضد شعوبها وتعمل دوماً على تطوير قدراتها الصاروخية.

«اللجنة المركزية» والمسلحون نقضوا اتفاق التسوية من جديد

الدولة تمنح فرصة جديدة للحل السلمي في «درعا البلد»

الوطن

في إطار حرصها على الحل السلمي، منحت الدولة مساء أمس فرصة جديدة لتطبيق هذا الحل وبسط الأمن والاستقرار في حي «درعا البلد»، وذلك بعد عرقلة ما تسمى «اللجنة المركزية» والمسلحون متابعة تنفيذ اتفاق التسوية منذ يوم الخميس الماضي.

وقالت مصادر وثيقة الاطلاع في مدينة درعا لـ«الوطن»، مساء أمس: إن وفداً من وجهاء المحافظة، قابل اللجنة الأمنية وطلب منها التدخل والوساطة من جديد، وأعرب عن استعداده لإقناع مسلحي «درعا البلد» بالقبول بتنفيذ كل بنود اتفاق التسوية.

وذكرت المصادر، أن اللجنة الأمنية وافقت على طلب وفد وجهاء المحافظة، الذي توجّه إلى «درعا البلد» للقاء «اللجنة المركزية» والمسلحين، بانتظار عودته وما سينتج عن لقائه هناك.

وحتى ساعة إعداد هذا التقرير ليل أمس لم ترشح أي معلومات عن نتائج اجتماع وفد وجهاء المحافظة مع «اللجنة المركزية» ومسلحي «درعا البلد».

وذكرت الأنباء، أن مسلحين مجهولين استهدفوا وفد الوجهاء العائد من الاجتماع في موقع أرض البحار جنوب شرق «درعا البلد»، من دون وقوع إصابات.

ونددت المصادر الوثيقة الاطلاع بما تشيعه وسائل إعلام المعارضة، بأن الدولة السورية تريد «تهجير مواطنيها»، وشددت أن الدولة السورية لا تهجر مواطنيها وتحتضنهم، ولكن «اللجنة المركزية» هي من «طالبت بخروج المسلحين الرافضين للتسوية وقد يَخرج مسلحون منهم ومعهم عوائلهم».

وفي وقت سابق أمس، طالبت لجنة «درعا البلد» بخروج جميع الرافضين لاتفاق التسوية وبشكل طوعي باتجاه تركيا وقد وافقت اللجنة الأمنية على طلبهم، وتم إرسال عشرات الحافلات إلى مدخل درعا الشرقي منذ ساعات الصباح ومنحهم فرصة حتى الرابعة عصراً للخروج، إلا أن المهلة انتهت ولم يخرج أحد من الرافضين لاتفاق التسوية.

جاءت هذه التطورات، بعد أن عرقل مسلحون وأحد أعضاء لجنة «درعا البلد» يوم الخميس الماضي متابعة تنفيذ اتفاق التسوية بحجة أنه يجب الإفراج عن «الموقوفين» قبل إقامة حواجز الجيش ما أدى إلى توقف عملية التسويات وتسليم السلاح.

وفي الأول من الشهر الجاري، وافق مسلحو «درعا البلد» على كل بنود اتفاق التسوية الذي طرحته الدولة، وبدأت عملية التنفيذ في اليوم التالي، حيث تم تجهيز مركز في حي الأربعين قرب جامع بلال في حي «درعا البلد»، برعاية الدولة وبالتنسيق مع الوجهاء، لتسليم السلاح وتسوية أوضاع الراغبين من المسلحين والمطلوبين، على أن يتم فتح عدة مراكز أخرى.

وقد حصل إقبال على المركز، وتمت يومها تسوية أوضاع ١٣٥ شخصاً، في حين وصل عدد المسلحين الذين سلّموا أسلحتهم إلى ٣٥ مسلحاً، في حين دخل فريق من الجيش العربي السوري، إلى «درعا البلد» لاستطلاع النقاط التي سيتمركز فيها في المنطقة، ولكن في اليوم التالي نقض المسلحون ولجنة «درعا البلد» الاتفاق.

وسلّمت اللجنة الأمنية منتصف الشهر الماضي ما تسمى «اللجان المركزية» في المحافظة «خريطة طريق» لتسوية الأوضاع في المناطق التي ينتشر فيها «مسلحون» وتم تحديد مدة ١٥ يوماً للموافقة عليها.

وتتضمن «الخريطة» جمع كل السلاح الموجود لدى المسلحين وترحيل الرافضين لها وتسوية أوضاع الراغبين منهم، وتسليم متزعمي «المسلحين» سلاحهم الخفيف والمتوسط والثقيل ودخول الجيش العربي السوري إلى كل المناطق التي ينتشر فيها «مسلحون» والتفتيش على السلاح والذخيرة وعودة مؤسسات الدولة إلى كل المناطق ورفع علم الجمهورية العربية السورية فيها.

الجيش يمشّط مربعات جديدة في البادية.. و«الحربي» يكثّف غاراته على الدواعش وإرهابيي «خفض التصعيد»

حماه- محمد أحمد خبازي
دمشق - الوطن- وكالات

مشطت قوات الجيش العربي السوري، أمس، مربعات جديدة في قطاعات البادية الشرقية من بقايا فلول مسلحي خلايا تنظيم داعش الإرهابي، بالتزامن مع تكثيف الطيران الحربي السوري والروسي غاراته على مواقع التنظيم في المنطقة، في وقت ردت فيه مدفعية الجيش على خروقات إرهابيي منطقة «خفض التصعيد» شمال غرب البلاد.

وبيّن مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن الوحدات المشتركة من الجيش والقوات الرديفة، مشطت مربعات جديدة في قطاعات البادية الشرقية، من خلايا تنظيم داعش وبتغطية نارية من الطيران الحربي.

وأوضح، أن الطيران الحربي السوري والروسي، شن أمس – وحتى ساعة إعداد هذه المادة – ولليوم الثاني على التوالي، غارات مكثفة وشديدة على مواقع للدواعش في بادية الشولا جنوب دير الزور وفي بادية صفيان جنوب الرقة.

ولفت المصدر، إلى أن الغارات استهدفت كذلك مواقع للدواعش بعمق البادية، وفي مثلث حماة وحلب والرقة.

أما في ريفي حماة الشمالي الغربي وإدلب الجنوبي من منطقة «خفض التصعيد»، فقد بيّن مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن وحدات الجيش العاملة بالمنطقة، ردت على خروقات الإرهابيين لاتفاق وقف إطلاق النار في المنطقة، ودكت بالمدفعية الثقيلة صباح أمس، مواقع للإرهابيين في عدة محاور بسهل الغاب الشمالي الغربي، ونقاط انتشارهم بريف إدلب الجنوبي.

وأوضح، أن الرمايات المدفعية، استهدفت مواقع للإرهابيين في قسطون وزيزون والقرقور والزيارة وخربة الناقوس والحميدية والدقماق بسهل الغاب الشمالي الغربي، وفي محيط كنصفرة وأورم الجوز والبارة، في ريف إدلب الجنوبي، في حين شن الطيران الحربي غارات مكثفة على نقاط للإرهابيين في عدة محاور بجبل الزاوية.

ولفت المصدر، إلى أن الإرهابيين صعّدوا خلال اليومين الماضيين من اعتداءاتهم على نقاط عسكرية بمنطقة «خفض التصعيد»، وعلى قرى بسهل الغاب، ما أدى إلى حدوث إصابات بليغة بين المواطنين المدنيين في جورين وناعور جورين وعين سليمو والبحصة، بالإضافة لتضرر منازل الأهالي تضرراً كبيراً.

من جهة ثانية، أقدمت ما تسمى القوى الأمنية التابعة لتنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي على اعتقال ناشطين إعلاميين شقيقين من مكان إقامتهما في مخيم «الأناضول» التابع لمخيمات كفرولسين الحدودية مع لواء إسكندرون السليب بريف إدلب الشمالي، حسب مصادر إعلامية معارضة ذكرت أنه لم تتم معرفة دوافع الاعتقال.

بموازاة ذلك، وبغية امتصاص غضب الأهالي، حلّ تنظيم «النصرة» ما يسمى «مركز الفلاح» (هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر سابقاً) في مناطق سيطرته بمحافظة إدلب واستحدث مكانه ما سماه «جهاز الشرطة الأخلاقية» حسب المصادر الإعلامية المعارضة.

وعمل «المركز» في مدينة إدلب وسرمدا وأرمناز بشكل رئيس، كما شملت أعماله جولات على بعض المناطق في المحافظة.

ويؤكد أهالي إدلب أن العاملين في «المركز» يسيئون إليهم ويضيقون عليهم ويراقبون تصرفاتهم، ذلك أنهم ينتشرون على أبواب الحدائق والشوارع الرئيسة ويحاسبون المدنيين على تصرفاتهم التي يعاقب عليها «المركز».

ويضم «المركز» متشددين، إضافة إلى «عناصر نسائية»، ويتلخص عملهم «بتوجيه ومعاقبة المخالفين للشريعة الإسلامية»، إضافة إلى دعوة المواطنين للصلاة في المساجد.

خوري لـ«الوطن»: تكتسب بعداً سياسياً وهناك مصلحة مشتركة كبرى بالانفتاح الاقتصادي

سورية توافق على طلب لبنان المساعدة بتمرير الغاز المصري والكهرباء الأردنية عبر أراضيها

جلسة محادثات مشتركة عقدت بين الجانبين السوري واللبناني في مبنى وزارة الخارجية والمغتربين بدمشق (أ ف ب)

سيلفا رزوق

أعلنت سورية، أمس، ترحيبها بطلب الجانب اللبناني المساعدة في تمرير الغاز المصري والكهرباء الأردنية عبر أراضيها وأكدت استعدادها لتلبية ذلك، في حين اعتبر أمين عام المجلس الأعلى السوري – اللبناني نصري خوري، لـ«الوطن»، أن هذه الخطوة تكتسب بعداً سياسياً، معرباً عن أمله أن تكون هذه الزيارة خطوة أولى باتجاه تفعيل العلاقات بين البلدين وأن يلي هذه الخطوة مجموعة خطوات إضافية على أكثر من صعيد.

جاءت الموافقة السورية خلال جلسة محادثات مشتركة عقدت بين الجانبين في مبنى وزارة الخارجية والمغتربين بدمشق، وترأسها عن الجانب السوري وزير الخارجية والمغتربين، فيصل المقداد، وعن الجانب اللبناني نائب رئيس مجلس الوزراء وزيرة الدفاع والخارجية بالوكالة في حكومة تصريف الأعمال زينة عكر.

وشارك في الجلسة إضافة إلى المقداد، وزير المالية كنان ياغي، ووزير النفط والثروة المعدنية بسام طعمة، ورئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي فادي الخليل، وسفير سورية في لبنان علي عبد الكريم علي، وعن الجانب اللبناني نائب رئيس مجلس الوزراء وزيرة الدفاع والخارجية بالوكالة في حكومة تصريف الأعمال زينة عكر، ووزير المالية غازي وزني ووزير الطاقة ريمون غجر، والمدير العام للأمن العام اللبناني اللواء عباس إبراهيم، وسفير لبنان في سورية سعد زخيا، إضافة إلى مشاركة أمين عام المجلس الأعلى السوري– اللبناني.

ووصل الوفد اللبناني إلى دمشق عبر معبر جديدة يابوس، وذلك في زيارة رسمية هي الأولى لوفد رسمي لبناني منذ عشر سنوات، حيث استقبله وزير الخارجية والمغتربين في المعبر.

وجاء في بيان مشترك للجانبين السوري واللبناني، تلاه أمام الصحفيين نصري خوري إن «الجانبين ناقشا الأوضاع الصعبة التي يمر بها البلدان، وخاصة في مجالي الكهرباء والغاز، وطلب الجانب اللبناني إمكانية مساعدة سورية للبنان في تمرير الغاز المصري والكهرباء الأردنية عبر الأراضي السورية»، وأضاف: «رحب الجانب السوري بالطلب، وأكد استعداد سورية لتلبية ذلك».

وأكد البيان المشترك أن الجانبين اتفقا على متابعة الإجراءات الفنية التفصيلية من خلال فريق مشترك لمناقشة القضايا المتعلقة بالأمور الفنية في كل من البلدين.

وفي تصريح لـ«الوطن»، اعتبر خوري، أن هذه الخطوة اللبنانية في هذه المرحلة، تكتسب بعداً سياسياً، وأضاف: «نأمل أن تكون خطوة أولى باتجاه تفعيل العلاقات بين لبنان وسورية، وأن يلي هذه الخطوة مجموعة خطوات إضافية على أكثر من صعيد».

وشدد على أن لكلا البلدين سورية ولبنان مصلحة مشتركة في تفعيل العلاقات بينهما، في ظل الظروف الاقتصادية حالياً ولاسيما التي يمر بها لبنان والتي تعاني منها سورية، نتيجة الحصار الجائر المفروض على الشعب السوري من الولايات المتحدة والتي تحولت بالوقت نفسه إلى حصار على لبنان.

وقال: «هناك مصلحة مشتركة كبرى بأن يصار إلى انفتاح اقتصادي وتفعيل العلاقات الاقتصادية، انطلاقاً من الاتفاقيات الموجودة، فكثير من احتياجات لبنان في مختلف المجالات بإمكان سورية أن توفرها، كما أن الكثير من المتطلبات التي يحتاجها السوق السورية بإمكان لبنان المساعدة في تأمينها».

وعبّر خوري عن أمله بأن يكون هناك وعي وإدراك من الجانب الحكومي الرسمي لأهمية هذا العمق الاقتصادي والحياتي والإستراتيجي للبنان، ومدى أهمية إعادة تفعيل العلاقات بين البلدين، معربا عن اعتقاده أن الأجواء السياسية هي أفضل من السابق، ومضيفاً: «كنا نسمع الكثير من الأصوات المعترضة على تفعيل هذه العلاقات، والتي تعودنا عليها، وهم يبدون اليوم كمن حط الطير على رأسه».

وكشف، أن العمل جار لخطوات لاحقة جرى الاشتغال عليها سابقاً، لما فيه مصلحة البلدين، مشدداً على أن استئناف هذه الخطوات متوقف على مدى تجاوب الجانب اللبناني لأن سورية جاهزة لتقديم المساعدة والتجاوب مع الخطوات التي تؤدي لتطوير العلاقات، علماً أن الكثير من المجالات لم يتوقف التنسيق فيها، لكن نطمح لأكثر من ذلك، ومتمنياً أن تكون كل الأطراف اللبنانية مدركة لأهمية الإقدام على مثل هذه الخطوات.

خوري عبّر عن إيمانه بأهمية العلاقة بين البلدين، وقال: «انطلاقاً من إيماني هذا واصلت عملي ومهامي حتى في أصعب الظروف، وهذا ليس في السنوات الأخيرة فحسب وإنما منذ عام ٢٠٠٥، وذلك إدراكاً لأهمية العلاقات وأهمية دور المجلس في إطار العلاقات المميزة بين سورية ولبنان، ولاشك في أن جهود أطراف أخرى لعبت دوراً في هذا المجال والتي تجاوبت إيجاباً مع ما هو مبذول».

وأضاف: «نحن دائماً متفائلون بأن الأمور لابد أن تعود لطبيعتها، فلا يمكن لأحد مهما كان موقفه السياسي أن ينكر الواقع الجغرافي والإستراتيجي الذي يربط لبنان وسورية».

حزب الله: أبواب الحصار الأميركي بدأت تتكسر

أكد عضو كتلة الوفاء للمقاومة اللبنانية، النائب حسن فضل الله، أمس، أن أبواب الحصار الأميركي بدأت تتكسر، وأن هناك إسقاطاً أميركياً للفيتو المفروض على التواصل الرسمي اللبناني مع سورية كجزء من مندرجات الإقرار الأميركي بالتراجع عن منع استجرار الكهرباء والغاز عن طريق سورية، وذلك بالتزامن مع زيارة الوفد الوزاري اللبناني إلى دمشق.

وأوضح فضل الله، أن أبواب الحصار الأميركي بدأت تتكسر وتنفتح خيارات أمام لبنان للتخفيف من وطأة أزمته بعد اضطرار الإدارة الأميركية إلى التراجع عن تهديداتها وضغوطها القصوى أمام إرادة مقاومة لبنانية صلبة لا تؤخذ بلغة التهديد، ولا تخضع للضغوط، حسبما ذكرت «الوكالة الوطنية للإعلام».

بدوره، رأى منسق اللجنة التحضيرية في التيار العربي المقاوم الشيخ عبد السلام الحراش في بيان، أن زيارة الوفد الوزاري اللبناني إلى سورية خطوة إيجابية متأخرة تحمل في طياتها الحاجة اللبنانية الدائمة للتعاون والتنسيق بين البلدين الشقيقين.

وأشار الحراش إلى أن النأي بالنفس عما يجري في سورية يجب أن يكون بعدم التدخل في شؤونها وعدم ضخ الكراهية بين أبناء الشعب الواحد الذي تجمعه أواصر القربى في لبنان وسورية، والعمل على استعادة العافية لهذه العلاقة الأخوية.

وأعرب عن أسفه لأن اللبنانيين يسيرون دائماً وفق مصالحهم، ويوم احتاجتهم سورية نأووا بأنفسهم عن الوقوف إلى جانب الدولة الوطنية، ولم تغلق سورية أبوابها رغم إساءات اللبنانيين.

وكالات